مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.32-Vol.1 / ISSN:2958-8537
العدد الثاني والثلاثون (32)، المجلد الأول
تاريخ 30 – 3 – 2025
(ص511 لـ ص525)

المواطنة وأثرها على الدولة العثمانية
(1839–1924م)

The Topic of Citizenship in the Ottoman Empire
(1839–1924 AD)

محمد حسن سليمان
Mohamad Hasan Sulıman
الجمهورية التركية– جامعة ماردين أرتقلو– معهد الدراسات العليا– قسم التاريخ
TARİH ANABİLİM DALİ
Abo.alzouz1988@gmail.com

الملخص:

تتناول الدراسة موضوع المواطنة في الدولة العثمانية، حيث شهدت الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر تحولات كبيرة في مفهوم المواطنة، خاصة خلال فترة التنظيمات (1839–1876)، وامتد تأثيرها حتى سقوط الدولة العثمانية عام 1924م، وهي سلسلة من الإصلاحات القانونية والإدارية التي هدفت إلى تحديث الدولة وتعزيز المساواة بين جميع رعاياها بغض النظر عن الدين أوالعرق، مع العلم ان الدولة العثمانية كانت تتعامل مع رعاياها بالعدل، فللمواطنين حقوق وعليهم واجبات.

لذلك قامت باستصدار قوانين تخص المواطنة مثل قانون كلخانة والخط الهمايوني، والعمل على تطبيقها في المجتمع العثماني.

ويهدف البحث الى ابراز دور الدولة العثمانية مواكبة الدول الحديثة ومحاولة لدمج المجتمع في كيان سياسي واحد يكون ولاؤه للدولة.

وكان من نتائج هذه القوانين ان اعطت مجالا للتدخلات الاجنبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، ولك بحجة حماية الاقليات في الدولة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الدولة العثمانية.

Abstract

This study addresses the topic of citizenship in the Ottoman Empire. The Ottoman Empire witnessed major transformations in the concept of citizenship in the nineteenth century, particularly during the Tanzimat period (1839-1876). The Tanzimat period extended its influence until the fall of the Ottoman Empire in 1924. These reforms were a series of legal and administrative reforms aimed at modernizing the state and promoting equality among all its citizens, regardless of religion or ethnicity. The Ottoman Empire treated its citizens fairly, with citizens having rights and duties.

Therefore, it enacted laws pertaining to citizenship, such as the Gülhane Law and the Hatt-i Humayun, and worked to implement them in Ottoman society.

The study aims to highlight the role of the Ottoman Empire in keeping pace with modern states and integrating society into a single political entity loyal to the state. One of the consequences of these laws was that they opened the door to foreign interference in the internal affairs of the Ottoman Empire, often under the pretext of protecting minorities in the Ottoman Empire.

Keywords: **Citizenship**, **Ottoman Empire**

1. مفهوم المواطنة

إن مفهوم المواطنة حديث أريد به معنى معين، ووضعت له القواعد والقوانين للالتزام بها حتى يؤدي بذلك معناه الحديث.

1.1. المواطنة وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى:

ما هي العلاقة بين مفهوم المواطنة والجنسية؟ والعلاقة بين المواطنة والهوية؟ بل ما هوالفرق بين المواطنين وغير المواطنين؟ بالإضافة إلى مفاهيم أخرى كالإقامة بنوعيها المؤقتة والدائمة، وهل هم مواطنون؟ ولتحديد العلاقة بين هذه المفاهيم لا بد من تعريف كل واحدة على حدة ونبدأ:

الجنسية: لقد وردت عدة تعاريف للجنسية نذكر بعضها، يقول أندروفايس: (الجنسية هي الرابطة العقدية التي تربط الدولة بكل فرد من أفرادها).[1]

1 رحيّل غرايبة، الجنسية في الشريعة الإسلامية، ط1، (الشبكة العربية، بيروت، 2011)، 15

ويقسمها أحمد مسلم إلى قسمين فمن وجهة النظر الدولية فهي: (أداة توزيع الأفراد بين مختلف الدول) أما من وجهة النظر الداخلية للدولة هي الانتساب الكامل قانوناً إلى دولة معينة، فتصبح بذلك وبصفة عامة، هي أداة توزيع الأفراد دولياً، توزيعاً بمقتضاه يصبح الفرد عضواً من الشعب المكّون لركن من أركان الدولة.[2]

ونلاحظ أن المواطنة والجنسية كلاهما يدل على علاقة الدولة بالفرد وتنظيم هذه العلاقة لخدمة الدولة وفق قوانينها، كما يجدر الإشارة إلى أن هناك جنسية بالمولد أوبالاكتساب (جنسية الأصل) جنسية مكتسبة. ولوطرحنا مفهوم الهوية وعلاقته بالمواطنة، فما هي الهوية ؟

إن مفهوم الهوية مأخوذ من الضمير هو، فهوبذلك، ككلمة جنسية المأخوذة من جنس، أوشخصية من شخص أونفسية من نفس وما شاكلها.

وطلق مفهوم الهوية على المعايير التي يُعرف بها الفرد ويعَّرف، وينطبق ذلك على هوية الجماعة والمجتمع.[3] والهوية مفهوم فلسفي بحت عالجه الكثير من الفلاسفة وحولوه إلى قانون.[4] فنراه يدخل كثيراً في البحوث الأدبية الإنسانية إذ يعالج مشكلة ال (أنا) وكثيراً ما يحدث الفلاسفة عنه منذ أقدم العصور.

لكن ما هي الظروف التي دعت إلى ظهور هذا المفهوم مجدداً على الساحة والعمل عليه وتحليله، لا بد لذلك من مبررات. إن ظهور مفهوم الهوية مجدداً على السطح وتحوله إلى موضوع جدلي له مبرراته، لا سيما أن الجدل احتدم بعد سقوط النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي.[5]

وبذلك فالأمر يحتاج إلى ذوي الألباب حتى يفهموا أن هذه المفاهيم تظهر عندما تريدها بعض القوى الكبرى وذلك تسخيراً لمصالحها وبلورتها بالشكل المطلوب لذلك، ومن ثم تفصيلها على المقاس، وتصديرها إلى المكان الذي تريده.

ولقد ظهرت الكثير من المفاهيم في عصرنا الحديث كالإقامة، والتي تعني إقامة شخص في بلد غير بلده الأم، وذلك للعمل أوهرباً من ظلم وغيرها من الأسباب الأخرى. والمقيم لا يتمتع بجميع الحقوق كالمواطن الاصلي، فلا يحق له الاشتراك بالحياة السياسية إلا أن يحصل على جنسية البلد الذي هوفيه، وتختلف الحقوق الاقتصادية بين دولة وأخرى. ويختلف استعمال المصطلح من زمان إلى آخر، فالمواطنة في زمن الدولة العثمانية أريد بها مساواة المسيحي والمسلم في جميع الحقوق، وهذا هوالهدف الحقيقي والذي سنتحدث عنه لاحقاً.

2.1. العمق التاريخي للمواطنة:

2 احمد مسلم، القانون الدولي الخاص في الجنسية ومركز الأجانب وتنازع القوانين، ط1، (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1954)، 74

3 اليكس ميكتشللي، الهوية، تر: علي وطفة، ط1، (دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، 1993)، 7

4 حسن حنفي حسنين، الهوية، ط1، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2012)، 9

5 عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017)، 13

ويتضح أن مفهوم المواطنة بدأ مع تشكل المدن، إذ أصبحت كل مدينة لها قوانينها الخاصة وتم تقسيم الأعمال بين سكان المدينة بعد أن بدأت حياة البشرية بالنظام الاشتراكي، فأصبح المواطن له حقوق وعليه واجبات يجب أن يؤديها، ويشير أغلب المؤرخين إلى أن المواطنة قد بدأت مع دولة المدينة اليونانية على الرغم من رفضي لهذه الفكرة، فتاريخ الرافدين مثلاً خير شاهد ودليل على ذلك، ولنتناول المواطنة في كل حقبة تاريخية على حدة وبشكل مختصر:

عند اليونان: إن الطبيعية الجغرافية لليونان حتمت على كل مدينة أن تستقل بنفسها عن غيرها، حيث فرضت هذه الطبيعة حدوداً بينها، فإن لم يفصل بينها رأس من البحر فصل بينها جدار من الصخر. والمواطنة التي نتحدث عنها اليوم لم تكن كما هي عليه عند اليونان، ولربما الأجدر أن نقول أن بعض البذور قد انطلقت من اليونان ومن غيرها فالحضارات تكمل بعضها البعض. فالمواطنة قد بدأت مجزوءة في اليونان إذ لا تعبر عن العدل والمساواة بين فئات الشعب، فقد قسم أفلاطون المجتمع إلى طبقات،ووضع نظاماً لتسيير أمور المجتمع، ثم في نهاية الأمر قام بسحب الخيط إلى طرفه وأن لا يصلح للحكم إلا الفلاسفة ((وإلى أن يكون الفلاسفة ملوكاً)). [6]

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإسبارطة يحكمها الملوك ومجلس النواب، والملوك من أسرة معينة، كذلك مجلس النواب ينتخب من الأسر الغنية وغير مخولين لأن يكونوا ملوكاً.[7]

إن تقسيم المجتمع إلى طبقات يخلق جواً مشحوناً من المنافسة والحقد بين أفراد المجتمع بينهما الهدف الأساسي من المواطنة هوخلق مناخ من الألفة والتعاون بين أفراد الشعب بل إن تحديد المناصب في أسر معينة أومن الأغنياء فقط لا يعطي فرصة لغيرهم لإظهار كفاءتهم في تحقيق العدل والمساواة.

لقد اصطدم الواقع بالخيال عند اليونان، فكما قال كل من أفلاطون وأرسطو: إن هدف رجل السياسة والمفكر السياسي هوخلق حالة من الوعي لا وضع تنظيم، وأن هدفهم الأسمى لا يُعنى بالمادة بل بالروح. [8]

إن الاعتناء بالروح والسموبها لا يكفي فتعقيدات الحياة المادية تحتاج إلى من ينظمها، وتحتاج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلى حلول، كما أن تطور الحياة البشرية بحاجة إلى الترتيب بشكل مستمر.

عند الرومان: لم يختلف الوضع كثيراً عند الرومان عما كان عليه عند اليونان، إذ تعتبر الحضارة الرومانية امتداداً لحضارة الإغريق، والحضارات تأخذ ما يحلولها وتقوم بالتعديل عليه بما يناسب الحياة الاجتماعية والسياسية عندها.

---

6 ول ديورانت، قصة الحضارة، تر: محمد بدران، (دار الجيل، بيروت)، مج2، ج2، 487

7 شارل سينوبوس، تاريخ الحضارة، تر: محمد كرد علي، (مطبعة القاهرة، القاهرة)، 79

8 الفرد زيمرن، الحياة العامة اليونانية السياسة والاقتصاد في أثينا في القرن الخامس، تر: عبدالمحسن الخشاب، (المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009)، 262

وعلى الرغم من الثورة واعلان مبادئ الجمهورية في روما، واستبدال الحكم الملكي بالجمهورية، إلا أن أحوال الفقراء بقيت كما هي بل ساءت أكثر من ذي قبل.[9]

ويقول ول ديورانت في كتابه قصة الحضارة: "قال الظافرون إن الثورة كانت نصراً مؤزراً للحرية، ولكن الحرية في لغة الأقوياء لا يقصد بها في بعض الأحيان إلا التحرر من القيود التي تحول دون استغلال الضعفاء".[10]

يقسم الشعب الروماني إلى طبقتين هما (الاشراف والعامة) وطبقة العامة تضم الصناع والتجار والارقاء المحررون، وهناك طبقة العبيد التي لم يكن لها أي من الحقوق، بل تبيح القوانين معاملة العبد كما يعامل الإنسان متاعه.

بل يتحول الفقراء إلى عبيد في حال عدم قدرتهم على وفاء ديون مترتبة عليهم، ويحرمون من حقوقهم السياسية، وتصل عقوبة المديون إلى القتل إذا أراد الدائن.[11]

وأصبح هناك صراعاً طبقياً بين الأشراف والعامة امتد مدى قرنين من الزمن منذ مطلع القرن الخامس قبل الميلاد، حتى استطاع العامة تحصيل حقوقهم وتشكيل نقابات خاصة بهم.[12]

المواطنة في الاسلام: لقد جاء الإسلام بقوانين سماوية وضعها رب الأرض والسماء، فقد جاء الإسلام لإسعاد البشرية وتنظيم حياتهم وشؤونهم وعلاقاتهم ببعضهم (فلنحيينه حياة طيبة)، فالإسلام بلسم الحياة وشفاؤها من دائها العضال.

ولوأردنا جر الأمثلة من الإسلام لما اتسع هذا البحث الصغير المتواضع، ولعل أهم أمر نذكره هوبما يعرف بدستور المدينة أووثيقة المدينة ونأخذ منها بعض المواد ونحللها، فهي مادة دسمة غنية بالقوانين في شتى مجالات الحياة.

((إن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وإثم)).[13]

ثم يعدد اليهود جميعهم ولهم مثل ما ليهود بني عوف. هذه المادة فقط تحتوي معاهدة دفاع مشترك وتطلق الحرية الدينية وتخلق تضامناً اجتماعياً بين المسلمين وغيرهم، ويبدوأن المستشرق كونستانس جيورجيو[14]قد قسم وثيقة المدينة إلى ٥٢ مادة وقسمها إلى قسمين: ٢٥ مادة تخص المسلمين و٢٧ مادة متعلقة بغير المسلمين.[15] هذا يعني

---

9 ول ديورانت، قصة الحضارة، تر: محمد بدران، د.ط، (دار الجيل، بيروت)، مج3، ج1، 35

10 ديورانت، الحضارة، مج3، ج1، 36

11 ديورانت، الحضارة، مج3، ج1، 48_49

12 محمود إبراهيم السعدني، حضارة الرومان منذ نشأة روما وحتى نهاية القرن الأول الميلادي، ط1، (عين للدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة الزقازيق، كلية الاداب، 1998)، 81

13 ابن كثير، البداية والنهاية، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط1، (دار هجر، الجيزة، 1997)، ج4، 557

14 كونستانس جيورجيوولد عام 1916 وتسلم وزارة الخارجية في رومانيا ثم هاجر الى فرنسا، وكان مهتما بالتاريخ الإسلامي.

15 كونستانس جيورجيو، نظرة جديدة في سيرة رسول الله، تر: محمد التونجي، ط1، (الدار العربية، بيروت، 1983)، 192

أن أكثر من نصف وثيقة المدينة تخص غير المسلمين. ويتابع أن سكان المدينة قد سُرّوا من هذا الدستور لأنه قائم على أساس العدل. [16] والحق ما شهدت به الأعداء.

من الجدير الإشارة الى ان اول من خصص رواتب لشيوخ وعجائز اهل الذمة هوعمر بن الخطاب، حينما رأى شيخا يهوديا يتسول فاحزنه هذا المنظر وخصص له راتبا، وقد الغيت الجزية كثير من فقراء اهل الذمة رحمة بهم.

2. المواطنة في الدولة العثمانية

لقد نشأت الدولة العثمانية على القيم الإسلامية، كانت نواة هذه الدولة عبارة عن قبيلة صغيرة متشبعة بالعادات والتقاليد التركية، والاي هذبها الإسلام وصبغها بصبغته فمحى السيء منها وأبقى على الحسن (صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة) (سورة البقرة، اية138) تأسست الدولة العثمانية في عهد عثمان بن ارطغرل زعيم قبيلة كايي، حيث نشأت هذه الدولة على الغزووالجهاد وكان من الطبيعي أن تضم تحت جناحها مناطق من غير المسلمين نتيجة الفتوح. والسؤال المهم هنا كيف تعاملت هذه الدولة الناشئة مع السكان المقيمين في أراضيها ؟

ويمكننا أن نأخذ نبذات من تاريخ هذه الدولة العريق إذ لا يتسع البحث إلى ذكر كل سلطان وطريقة تعامله مع رعاياه.

لقد كلف الغازي عثمان منذ الأيام الأولى لدولته الفقيه دورسون بوضع قواعد التعامل مع غير المسلمين (وهذه القواعد والقوانين وفقاً للشريعة الإسلامية)، حيث تعهدت الدولة بحماية أهل الذمة من جميع الأخطار، وتأمين حياتهم وممتلكاتهم وعفتهم وشرفهم وحياتهم وحريتهم الدينية، وحماية كنائسهم ودور عبادتهم، وكانوا يعاملون كأحرار لا عبيد أوأسرى حرب، كما أن لهم حريتهم في الحياة الاقتصادية.

لقد تمتع غير المسلمين بجميع الحقوق مثلهم في ذلك مثل المسلمين، فقد كان أهل الذمة والمستأمنين ممن يعيشون في كنف الدولة العثمانية في عهد عثمان يعاملون معاملة المسلمين، ونذكر مثلاً على حريتهم فهم أحرار فيما يتعلق بالمحاكم إنا بالتقدم إلى المحاكم الشرعية الإسلامية أوإلى محاكمهم الخاصة.

ويصف المؤرخ غيبوس مراد الأول في تعامله مع الروم فيقول: أما بالنسبة لتعامله مع الروم فقد عرف بفراسته القوية في الوقوف على طباع السكان بسرعة فائقة، والتصرف معهم وفق عاداتهم، ولم يصدف أن عامل أياً من الرهبان أوالقساوسة من رجال الدين معاملة سيئة مطلقاً. [17]

حتى أن أورهان تزوج من نيلوفر وهي نصرانية ويقول المؤرخ دي لاكوريكس: وبعد فتح مدينة إزنيك حاز على محبة السكان وقبولهم بسبب معاملته الحسنة لهم. فهولم يجبر أحداً على الهجرة وترك المدينة، بل على العكس وفر

16 جيورجيو، نظرة جديدة، 194

17 احمد شيمشيرغل، سلسلة تاريخ بني عثمان (سلالة ارطغرل)، تر: مهتاب محمد، ط1، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016)، ج1، 127

لهم كافة مقومات الأمان والرفاه. وكانت هذه المعاملة الحسنة السبب الرئيسي في فتحه كثيراً من الحصون والمدن بسهولة ويسر.[18]

هذه بعض من شهادات المؤرخين النصارى في حق السلاطين العثمانيين، إذ يتضح من خلالها كمية العطف الذي لاقته النصارى منهم، والحق ما شهدت به الأعداء فهؤلاء المؤرخين لم يكونوا مجبرين على كتابة هذا المديح بحق السلاطين، ولكن هذا دأب المؤرخ الصادق في تعامله مع الأحداث والوقائع ونقلها بكل شفافية.

1.2. الرعايا غير المسلمين:

امتدت الدولة العثمانية على مساحات شاسعة، وضمت بين ثناياها رعايا من قوميات مختلفة، وأديان شتى. إلا أن توسع الدولة العثمانية اتجه نحوأوروبا بغية نشر الإسلام بالحسنى. لذلك بدأ صراع نصراني– اسلامي متمثل بالدول الأوروبية والدولة العثمانية، فكانت الدول الأوروبية تنظر إلى أي شخص يدخل الاسلام على أنه أصبح تركيا، فمدلول كلمة مسلم هي تركي عند الأوربيين.[19] احتوت الدولة العثمانية على عناصر غير مسلمة أهمها: النصارى واليهود والأرمن.

وفيما يتعلق بالنصارى، فإن الصلاحيات الرئيسية وتنظيم شؤون الطائفة النصرانية فيما يبدوقد بدأ مع السلطان محمد الفاتح، إذ أُجرى انتخاب للرهبان في القسطنطينية وتم اختيار أجناديوس بطريركاً ورئيساً للمذهب، وأعطاه السلطان الفاتح الحق في إدارة الحياة المدنية والدينية للطائفة، وبذلك أصبح دينياً مستقلاً بعدما اعترفت به الدولة العثمانية بشكل رسمي. بل جعلت الدولة العثمانية منصب البطريرك مساوياً لمنصب الوزير في الدولة العثمانية.[20]

إن إعطاء أي طائفة من الطوائف هذه الحقوق وجعلها كالمؤسسة المستقلة تدير شؤون نفسها بنفسها، والتي فيما يبدوللناظر من بعيد أنها دولة ضمن دولة، لدليل صارخ على مدى التسامح الذي كانت تعيشه هذه الطائفة.

أما (شعب الله المختار) كما يصفون أنفسهم وهم اليهود الذين كانوا يعيشون في أوروبا وآسيا، وهؤلاء اليهود قد تعرضوا للاضطهاد خارج حدود الدولة العثمانية، وقد خُيروا بين أمرين أحلاهما مر، إما الطرد وإما التنصير فقد طردوا إلى انكلترا عام ١٢٩٠م ومن فرنسا عام ١٣٠٦م، ومن اسبانيا عام ١٤٩٢م. وفي عام ١٤٨٣ م عادت فرنسا وخيرتهم بين الطرد والتنصير في عهد لويس الثاني عشر.[21] أما في روسيا فقد قاموا بممارسة كل أنواع الضغط من نهب وإبادة بهدف إجبارهم على الهجرة من روسيا.[22] قام العثمانيون بمساعدة اليهود على الاستقرار

18 شيمشرغل، بني عثمان، ج1، 85

19 برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، تر: قاسم عبده قاسم، ط1، (المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016)، 32

20 ثريا شاهين، دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، تر: محمد حرب، ط1، (دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، 1997)، 25

21 خالد عبدالقادر الجندي، الأقليات الدينية في الدولة العثمانية، (اقصاد للنشر، انقرة، 2020)، 138

22 الجندي، الأقليات الدينية، 145

وأرسلوا مجموعات منهم إلى المدن الرئيسية كالقسطنطينية وأدرنة وإزمير وسلانيك، كما عمل السلطان محمد الفاتح على ترغيب اليهود بالهجرة إلى الدولة العثمانية نتيجة للظروف التي مروا بها.[23] هؤلاء اليهود الناكرون للجميل قاموا بإحياء مجتمعات الجيتوداخل الدولة العثمانية وكان لهم الدور الأكبر في إسقاط الخلافة العثمانية فيما بعد.

والأرمن هم قومية إضافة إلى أنهم نصارى، وقد استوطنوا في الأناضول مع تراثهم وثقافتهم، وقد تعايشت هذه الفئة مع الاتراك دون أية مشاكل أواضطرابات، حيث عاشوا بحرية تامة تحت كنف الدولة العثمانية كدولة اسلامية، وكانت لهم حرية العبادات وبناء الكنائس وتجارتهم الخاصة، فلم تضغط عليهم الدولة العثمانية أبدا سواءً في الشؤون الدينية أوالمدنية، بل تأثروا بفن العمارة التركية حيث بنوا كنيسة على الطراز السلجوقي.

2.2. الحقوق والواجبات :

نقِّل نظرك حيث شئت فالمواطنون في كل مكان لهم حقوق وعليهم واجبات، هذا العقد قائم بين الدولة والمجتمع في شتى أصقاع العالم وفقاً للقوانين التي تفرضها هذه الدولة أوتلك.

وللحفاظ على العدالة في الدولة العثمانية كان بعض السلاطين العثمانيين يعمدون إلى إصدار ما يسمى (عدالت نامه)، وذلك منعا لتجاوزات القضاة والولاة في الولايات.[24]

إن من أهم ما تقوم عليه الحقوق والواجبات بين الدولة والمجتمع هي الشريعة الإسلامية التي تستمد الدولة القوانين منها، وقد اتخذت الدولة العثمانية التسامح الديني شعاراً لها، حتى أصبح مأخذا عليها لفرط التسامح وإعطاء غير المسلمين أكثر من حقوقهم. ولقد حاز كثير من النصارى على مناصب عالية في الدولة العثمانية وأخص بالذكر الأرمن، ذلك أن القضية الأرمنية حازت كثيرا من الاهتمام في الآونة الأخيرة، وكما ذكرت سابقاً لم يكن هناك أية مشكلة بين العثمانيين والأرمن، حتى أطلق عليهم (ملت صادقة) وقد تقلدت أسرة دوزيان الأرمنية نظارة (وزارة) سك العملة.

وتسلمت أسرة أربياريان إدارة مناجم الفضة، وأسرة داديان التي أدارت مصانع البارود والنسيج والورق، وأمراء أسرة باليان وظيفة (معمار باشي السلطان).[25] وقد سمحت الدولة العثمانية للأرمن بإنشاء مؤسسات دينية وتعليمية وثقافية وأخرى للأعمال الخيرية، بل كانت الخزينة العثمانية تمد المؤسسات الخيرية الأرمنية.

كما كانت توزع كل عام مساعدات مادية ليس فقط للبطريركية الأرمنية وإنما لجميع البطريركيات بشتى الطوائف.[26] ولوخصصنا كتاباً لدور غير المسلمين في المشاركة في الحكم للدولة العثمانية لربما لم تتسع صفحاته

---

23 الجندي : الأقليات الدينية، ص152.

24 خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، تر: محمد الارناؤوط، ط1، (دار المدار الإسلامية، بيروت، 2002)، 120

25 محمد رفعت الامام، القضية الأرمنية في الدولة العثمانية (1878_1923)،د.ط، (دار نوبار للطباعة، القاهرة، 2002)، 16

للأسماء والأعمال والمناصب التي تسلموها خلال عهد الدولة العثمانية، حتى أن هذه الطوائف كانت ممنونة من العيش في كنف الدولة العثمانية إلى أن بثت الدول الأجنبية سمومها فيها.

ومن الناحية الدينية مثلاً فلكل طائفة الحق في ممارسة شعائرها بحرية تامة، فيذكر كانت جلبي في كتابه جيهان نامه أن كنيسة تحتوي على قناديل وإشعال هذه القناديل فيها، وأن الروم والأرمن يكونوا يعتقدوا هذا الاعتقاد (أي بضرورة إشعال هذه القناديل).

3. الإصلاحات القانونية في الدولة العثمانية

لقد شهدت القارة الأوروبية خلال القرن الثامن عشر تسارعاً رهيبا في المجال الصناعي، وتبلورت فكرة الدول القومية وتأسست وفق قوانين وأنظمة وضعوها بما يناسب مجتمعهم والناشئة آنذاك، في حين أن الدولة العثمانية في تلك المرحلة بدأت بالتراجع والضعف، وصعوبة التعامل مع تغيرات الموازين الدولية وتقلبات المجتمع، فلم تستطع التكيف مع هذه التغيرات والتقلبات على الصعيد العسكري والاقتصادي، فبدأت باقتباس القوانين من الدول الغربية لمواجهة هذه التحديات والصعوبات، ومحاولة التغلب عليها من خلال تلك القوانين، فاستصدرت عدة قوانين من أهمها :

1.3. مرسوم كلخانة (١٨٣٩ م):

وتعني كلمة (كلخانة) قصر الورود، وتم ذلك في عهد السلطان عبد المجيد، حيث كان هذا المرسوم فعلي يهدف إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الشعب موجهة وبين أفراد الشعب والدولة من جهة أخرى، ليشكل بذلك أولى الخطوات الحقيقية لتنفيذ المشروع الإصلاحي، في ٢ / ١١ / ١٨٣٩ م صدر مرسوم كلخانة الذي تلاه رشيد باشا[27] أمام رجال الدولة وممثلي الدول الأجنبية، وقد أطلق عليه الأوربيون ((خط شريف))، وبإعلان المرسوم (الدستور) تحققت اماني محمود الثاني بالإصلاحات وأصبحت قانونية وموثوقة. [28] حيث استطاع رشيد باشا أن يقنع السلطان عبد المجيد بهذه الإصلاحات وأنها إرادة أبيه السلطان محمود الثاني.

وحسب المرسوم فإن تردي أوضاع الدولة العثمانية كان سببه الابتعاد عن مراعاة أحكام الشريعة والامتثال لتعاليمها الحنيفة، وهذا ما تم ذكره في مقدمة مرسوم كلخانة ١٨٣٩ م ((لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها ولذا

---

26 الجندي، الأقليات الدينية، 214

27 مصطفى رشيد باشا (1800_1858) رجل دولة ودبلوماسي ومن اهم رجال الإصلاح في عصر التنظيمات شغل منصب الصدر الأعظم ست مرات، ووزيرا للخارجية وسفيرا في باريس ولندن.

28 يلماز اوزتونا، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، تر: عدنان محمود سلمان، مر: محمود الانصاري، ط1، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010)، ج3، 32

كانت قوة ومكانة وصلت حد الغاية، وقد انعكس الأمر منذ مئة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة)). [29]

على الرغم من أن الابتعاد عن الشريعة وتطبيقها هي السبب الرئيسي في تدهور أوضاع الدولة العثمانية، إلا أن هذا المرسوم قد شكل البذور الأولى للقوانين الوضعية المستوحاة من القوانين الأوروبية، بل كانت البذور الأولى في النظام الاقتصادي.

ومن أهم المسائل التي تضمنها مرسوم كلخانة هي تأكيد المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية (المسلمين وغير المسلمين)، وإلغاء نظام الملك الذي كان يعمل به سابقا.

كما تم الإعلان فيه عن توحيد القضاء (القضاء المدني)، وحسب مبدأ المساواة ستفرض الخدمة العسكرية على الجميع، إضافة إلى ضمان حقوق الأفراد في المساواة في التوظيف والخدمة العسكرية والقضاء وحرية التجارة والصناعة والعمل. [30]

إن مرسوم كلخانة هومرسوم تمهيدي في سبيل تغيير واصلاح الانظمة التي اعتمدتها الدولة العثمانية، والتي لم تعد صالحة في نظر رجال التنظيمات أمثال:(رشيد باشا، عالي باشا، فؤاد باشا). وهوميثاق حقوقي ومالي وإداري وعسكري، ومن الجدير بالذكر هومعارضة هذا المرسوم داخلياً (الشعب) وخارجياً (الدول الغربية). ومثل البذرة الأولى للمواطنة.

2.3. الخط الهمايوني ١٨٥٦ م :

أصدر السلطان عبد المجيد عام ١٨٥٦ م عقب حرب القرم مع روسيا، وهوعبارة عن تأكيد عما جاء به مرسوم خط كلخانة، وبدء تطبيق البنود، وقد تخلل بين عامي ١٨٣٩_١٨٥٦ م عدة قوانين صدرت لتنظيم شؤون الدولة أغلبها أقتبس من النمط الفرنسي، ففي عام ١٨٥٠ م تم اصدار قانون التجارة العثماني، حيث وضعت الدول الأوروبية شروطاً فيه لخدمة مصالحهم، فقد أعتبرت الدولة العثمانية سوقاً واسعة لهم (دولة مستهلكة). [31]

لقد أكد الخط الهميانوي امتيازات وحصانات لرعايا غير الدولة غير المسلمين، مع إبقاء الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤوساء الملك غير المسلمة، وإنشاء محاكم مختلطة للفصل في النزاعات، وأصبحت المسائل المدنية الخاصة بالنصارى منوطة بالمجالس المختلطة ولم تعد حكرا على رجال الدين. [32]

---

29 اورهان صادق جانبولات، قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، (كلية الدراسات العليا، 2009)، 62

30 ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، (دار العلم للملايين، بيروت، 1960)، 88

31 جانبولات، قوانين الدولة العثمانية، 63

32 محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، ط3، (دار النفائس، بيروت، 2013)، 404_405

والواضح أن هذا المرسوم كان بضغط من الدول الغربية، حيث طلبت من الباب العالي إجراء تنظيمات وإصلاحات حديثة، وذلك تفادياً للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية. [33]

ومن نافلة القول أن مرسوم كلخانة قد بقيت بعض بنودها طيّ الكتمان، حبراً على ورق ولم يعمل بها إلى أن جاء الخط الهمايوني، وشرعوا بتنفيذه.

كما أكد المرسوم فتح المجال أمام جميع مواطني الدولة العثمانية للمشاركة في خدمة الدولة من خلال توظيفهم، والاستفادة من خدمات الدولة العثمانية، كما أعطى السلطان امتيازات واسعة للأجانب في الحق بالتملك. وعلى الرغم من صدور قانون التجنيد الإجباري عام ١٨٥٥ م لجميع المواطنين (المسلمين وغيرهم) وأكدوا عليه خلال الخط الهمايوني، إلا أنه اقتصرت الجندية على المسلمين. ذلك أن المسيحيين لم يرغبوا في الخدمة العسكرية وأتاح لهم القانون دفع بدل الجندية وعدم الخدمة العسكرية.[34]

وطبقاً للمرسوم فقد ألغيت الجزية عن غير المسلمين، والتي اعتبرتها الدول الغربية مثالاً صارخاً على التمييز بين مواطني الدولة، ولذلك كانت دائما ما تطالب الدول الغربية بإلغائها، حيث لم يجد رجال التنظيمات بداً من إلغائها منعاً للتدخلات الخارجية تحت مسمى حماية الأقليات.

والحال أن القوانين التي تبنتها الدولة العثمانية كانت نقلة نوعية في مسار دولة إسلامية قامت على أسس الشريعة، والحق يقال أنها نحت نحوالخطوات العلمانية أوعلمنة الدولة من خلال هذه القوانين دون أن تدري، معتقدين أن هذه القوانين والحرية والمساواة وغيرها ستعيد احياء الدولة من جديد، مخدوعين فيها إذ أنها بدأت تفت في عضد الدولة العثمانية وتنخرها من الداخل شيئاً فشيئا.

إذ أن المشكلة الأساسية في اعتقادي هي تأخرهم وعدم مجاراة الدول الغربية في المجال العسكري والصناعي، فدب الضعف والخور في جسم الدولة العثمانية.

3.3. قانون الجنسية ١٨٦٩ م :

جاء قانون الجنسية العثمانية استكمالاً لترسيخ فكرة المواطنة، وأن فكرة المساواة بين رعايا السلطان كفيل بصهر جميع الطوائف والملك تحت راية الدولة العثمانية، ونشر فكرة عثمنة الدولة كفكرة قومية مشتركة بين المواطنين في الدولة العثمانية، وبهذا صدر قانون الجنسية العثمانية عام ١٨٦٩ م.

---

33 سعيد احمد البرجاوي، الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري، د.ط، (الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993)، 241

34 ازهار بلعيالي، التنظيمات العثمانية وانعكاساتها على الأقليات اليهودية والمسيحية انموذجا خلال القرن 19، رسالة ماجستير، جامعة محمد بومضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2018_2019، 39

وأصبح بذلك كل القاطنين على أراضي الدولة العثمانية يحملون الجنسية العثمانية، ولم يكن الدين هوالأساس الذي تقوم عليه الجنسية العثمانية، بل كانت على أساس النسب أوالتجنس أوالزواج، وهكذا حلت رابطة الجنسية مكان رابطة الدين، ولم يعد هناك فرق بين المواطنين، واستعملت الجنسية كأساس للعلاقة بين الفرد والدولة. [35]

حاولت الدولة العثمانية بفرض موضوع الجنسية أن تجمع شمل المجتمع والعمل على نبذ الفرقة، ثم إن عثمنة الدولة عن طريق الجنسية خطوة مهمة في تاريخ الدولة العثمانية لوأنها نجحت، حيث مهدت هذه الخطوة ومع الأسف إلى ترسيخ مبدأ القومية، ذلك أن هذه القوانين والمفاهيم قد تم استيرادها من الغرب دون تعديل أوتوجيه لتتناسب مع مبادئ المجتمع الإسلامي، على الرغم من محاولة الدولة جعل مفهوم (العثمنة) مفهوماً قومياً إلا أنها فشلت في ذلك.

بل فتحت المجال لباقي القوميات في ظل الدولة أن تطالب بحقوقها كقومية عرقية. وتعمل على الانفصال عنها (حركات انفصالية) وتشكيل كيان خاص مستقل.

4.3. دواعي القوانين:

ما هي الأسباب التي دفعت الدولة العثمانية لتغيير القوانين التي سارت عليها حيناً من الدهر ؟ وهل كانت هذه المراسيم إيجابية أم سلبية؟ هل كانت مرضية للشعب وما هي مواقف الشعب منها ؟

لقد سارت الدولة العثمانية عشرات السنين على القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، لكن التغيرات المحيطة بها أجبرتها على اتخاذ خطوات مغايرة لهذه السياسة. وقد أجمع اغلب المؤرخين أن هذه المراسيم كانت نتيجة عاملين أساسيين:

- ❖ فساد الجيش، الذي كان لا بد من إصلاحه إذ أن الدولة العثمانية قامت وانتشرت بفضل قوتها العسكرية.
- ❖ تفوق أوروبا عسكرياً على الدولة العثمانية، وتطوير أسلحتها والتي استطاعت بفضل تطور أسلحتها الانتصار على الدولة العثمانية في كثير من المواقع. [36]

ونجزم أن المشكلة كانت في تأخر الدولة في المجال الصناعي، إذ لم تستطع أن تضاهي أوروبا بتطورها، وهناك عدة مشاكل أخرى لكن الأهم الفساد الذي استشرى في مؤسسات الدولة، والمشاكل الاقتصادية.

والسؤال الأهم هنا ما الذي يربط بين هذه المشاكل والقوانين التي تم سنها في المساواة وحقوق المواطنة، ألم يستطع عبد الملك بن مروان على الرغم من القلاقل التي كانت تعصف بدولته من التغلب على بعض المشاكل بما لا

35 عزالدين عبدالله، القانون الدولي الخاص، (القاهرة، 1973)، ج1، 144

36 الحصري، الدولة العثمانية، 73

يتعارض مع الشريعة فقام بتعريب الدواوين، وضرب السكة. [37] ألم يستطع عمر بن عبد العزيز تغيير واقع الدولة في ظرف سنتين.[38] وحتى لا نبخس الدولة العثمانية حقها، فإن كل قوانين التنظيمات التي أصدرتها ومن ضمنها المواطنة ما هي إلا محاولة لإنقاذ الدولة من الانهيار. وقد تعددت الأسباب لظهور حركة التنظيمات، ويمكن إجمالها بما يلي :

- ❖ الأوضاع السيئة التي وصل إليها النظام السياسي وانعكاساته على النظام الإداري.
- ❖ تعدد القوميات ووجود الأقليات الدينية في الدولة.
- ❖ بداية ظهور فكرة القومية في أوروبا وتصديرها للدولة العثمانية.
- ❖ الضغوط الأوروبية والامتيازات الأجنبية، وتدخل الدول الأوروبية من خلالها بحجة الأقليات.[39]
- ❖ الخلل في النظام الاجتماعي الذي اتجه للحياة على الطريقة الغربية.

ون وجهة نظري أن هذه المحاولة كانت سلبية في حياة الدولة العثمانية على الرغم من محاولتها لإعادة أمجادها السابقة، إذ ازداد التدخل والتغلغل الأجنبي على الصعيد السياسي والاجتماعي، وتراكم ضعف الدولة العثمانية اقتصادياً وصل حد العجز والاستدانة واللجوء للقروض الخارجية التي زادت من تكبيل أيدي الدولة.

لم يرض القساوسة والرهبان عن التنظيمات إذ سحبت الدولة الصلاحيات من أيديهم، إلا أنها زادت من التلاحم بين الجماعات المسيحية بسبب تكوين البطريكات والأسقفيات والمجالس المحلية.

فساعدت بذلك على بناء روح العمل المشترك بين غير المسلمين، أما المسلمون فكانت أمورهم موكولة للدولة، بل ساعدت على انقسامهم بين مؤيد ومعارض لهذه التنظيمات.[40]

ومن الملفت للنظر تواريخ المراسيم (١٨٤٠– ١٨٥٦م) ففي عام ١٨٤٠م هوعام التسوية بين الدولة العثمانية ومحمد علي، وعام ١٨٥٦م هوعام انتهاء حرب القرم مع روسيا فقد جاءت هذه المراسيم لاستقطاب الدول الأوروبية إلى جانب الدولة العثمانية.

قائمة المصادر والمراجع

ابن كثير، البداية والنهاية، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط1، دار هجر، الجيزة، 1997.

احمد شيمشيرغل، سلسلة تاريخ بني عثمان (سلالة ارطغرل)، تر: مهتاب محمد، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.

37 محمد بك الخضري، الدولة الاموية، تح: محمد العثماني، د.ط، (دار الارقم بن ابي الارقم، بيروت)، 316

38 الخضري، الدولة الاموية، 328

39 صوفي أبوطالب، تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية، ط5، (دار النهضة العربية، القاهرة، 2006)، 34

40 الحصري، الدولة العثمانية، 144

احمد مسلم، القانون الدولي الخاص في الجنسية ومركز الأجانب وتنازع القوانين، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1954.

ازهار بلعيالي، التنظيمات العثمانية وانعكاساتها على الأقليات اليهودية والمسيحية انموذجا خلال القرن 19، رسالة ماجستير، جامعة محمد بومضياف بالمسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2019_2018.

الفرد زيمرن، الحياة العامة اليونانية السياسة والاقتصاد في أثينا في القرن الخامس، تر: عبدالمحسن الخشاب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.

اليكس ميكتشللي، الهوية، تر: علي وطفة، ط1، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، 1993.

اورهان صادق جانبولات، قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، (كلية الدراسات العليا، 2009.

برنارد لويس، ظهور تركيا الحديثة، تر: قاسم عبده قاسم، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.

ثريا شاهين، دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية، تر: محمد حرب، ط1، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، 1997.

حسن حنفي حسنين، الهوية، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2012.

خالد عبدالقادر الجندي، الأقليات الدينية في الدولة العثمانية، اقصاد للنشر، انقرة، 2020.

خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، تر: محمد الارناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامية، بيروت، 2002.

رحيّل غرايبة، الجنسية في الشريعة الإسلامية، ط1، الشبكة العربية، بيروت، 2011.

ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، (دار العلم للملايين، بيروت، 1960.

سعيد احمد البرجاوي، الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري، د.ط، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993)، 241

شارل سينوبوس، تاريخ الحضارة، تر: محمد كرد علي، مطبعة القاهرة، القاهرة.

صوفي أبوطالب، تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية، ط5، (دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

كونستانس جيورجيو، نظرة جديدة في سيرة رسول الله، تر: محمد التونجي، ط1، الدار العربية، بيروت، 1983.

محمد بك الخضري، الدولة الاموية، تح: محمد العثماني، د.ط، دار الارقم بن ابي الارقم، بيروت، 2018.

محمد رفعت الامام، القضية الأرمنية في الدولة العثمانية (1878_1923)،د.ط، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 2002.

محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013.

محمود إبراهيم السعدني، حضارة الرومان منذ نشأة روما وحتى نهاية القرن الأول الميلادي، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة الزقازيق، كلية الاداب، 1998.

ول ديورانت، قصة الحضارة، تر: محمد بدران، د.ط، (دار الجيل، بيروت)، مج3، ج1، 35

ول ديورانت، قصة الحضارة، تر: محمد بدران، دار الجيل، بيروت، مج2، ج2، 487

يلماز اوزتونا، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، تر: عدنان، الدار العربية، بيروت، 1983.